

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٣

الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرايزر	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بايرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05177 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وقطر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيدة لينى ستينسيث، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أدن لي بأن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عنهم.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد حق جميع الدول في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، ويشدد على أن لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني الحق في التمتع بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والعدالة والكرامة؛

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه الراسخ برؤية حلّ الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطيةان جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق والاستياء لإعلان إسرائيل في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ عزمها المضي في أعمال بناء وتوسيع المستوطنات و”إضفاء الشرعية” على البؤر الاستيطانية؛

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التهديد الخطير المحدق بإمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ بسبب استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية؛

”ويشدد مجلس الأمن بقوة على ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها الدولية؛ ويعارض بشدة جميع التدابير الأحادية الجانب التي تعيق السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، قيام إسرائيل ببناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة أراضي الفلسطينيين و”إضفاء الشرعية” على البؤر الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين وتشريد المدنيين الفلسطينيين؛

”ويدين مجلس الأمن جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، ويدعو إلى تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب بما يتسق مع القانون الدولي، ويدعو جميع الأطراف إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح والامتناع عن التحريض على العنف، ويكرر تأكيد التزام جميع الأطراف فيما يتعلق بالسعي إلى المساءلة عن جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين، ويشير إلى التزام السلطة الفلسطينية بنبذ الإرهاب ومواجهته؛

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تلتزم الهدوء وضبط النفس، وأن تمتنع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام؛

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية سلامة ورفاه جميع المدنيين، ويدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني،

شهدنا منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9246) سقوط عدد مثير للقلق من القتلى. فقد قُتل ٤٠ فلسطينياً، من بينهم امرأة وسبعة أطفال، في الضفة الغربية المحتلة. وخلال الفترة نفسها، قُتل ١٠ إسرائيليين، من بينهم امرأة وثلاثة أطفال وأحد أفراد الأمن، فضلاً عن مقتل امرأة أجنبية.

ووقع عدد كبير من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في سياق عمليات التفتيش والاعتقال التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية والاشتباكات مع المسلحين الفلسطينيين، بما في ذلك في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قُتل ١٠ فلسطينيين، من بينهم مقاتلون وامرأة تبلغ من العمر ٦١ عاماً، في مخيم جنين للاجئين. وبعد بضعة أيام، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة فلسطينيين مسلحين خلال عملية اعتقال أسفرت عن تبادل لإطلاق النار في مخيم عقبة جبر للاجئين، بالقرب من أريحا. وأعلنت حماس في وقت لاحق أن القتلى من أعضاء جناحها المسلح.

وشهدت القدس الشرقية المحتلة هجوماً إرهابياً. فقد قُتل ستة إسرائيليين، من بينهم طفل ومواطن أجنبي، في عملية إطلاق نار نفذها فلسطيني خارج كنيس يهودي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وقُتل ثلاثة إسرائيليين، من بينهم طفلان، إثر عملية دهس بسيارة وقعت في ١٠ شباط/فبراير. وقُتل فلسطينيان على يد مستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، أحدهما أثناء محاولته تنفيذ عملية طعن بسكين في ٢١ كانون الثاني/يناير، والآخر بالرصاص في مواجهة مع مجموعة من المستوطنين بالقرب من قرية فلسطينية في ١١ شباط/فبراير. وفي ١٣ شباط/فبراير، طعن فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٣ عاماً أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية، وفي أثناء ذلك لقي فرد آخر من قوات الأمن الإسرائيلية حتفه بنيران زميله عن طريق الخطأ.

وكما أشار الأمين العام في الشهر الماضي، فإن التصعيد الحالي للعنف مدعاة للقلق العميق. ولا يمكن أبداً أن يكون هناك أي عذر لارتكاب أعمال الإرهاب أو استهداف المدنيين، ويجب على الجميع

بما في ذلك حماية السكان المدنيين، ويدعو أيضاً إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين، ويكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة المدنيين ورفاههم وحمايتهم؛

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ حالات التمييز والتعصب وخطاب الكراهية المرتكبة بدافع العنصرية أو الموجهة ضد أشخاص ينتمون إلى طوائف دينية، ولا سيما الحالات المرتكبة بدافع كراهية الإسلام أو معاداة السامية أو كراهية المسيحية؛

”ويدعو مجلس الأمن إلى التمسك بالوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وفعلاً، ويؤكد في هذا الصدد على الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز

S/PRST/2023/1

أعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): إننا نشهد تصاعداً في أعمال

العنف، بما في ذلك بعض أكثر الحوادث دموية منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ويساورني القلق من أن التطورات في الميدان تواصل منحها السلبى وتزداد في وتيرتها وشدتها. وفي الوقت نفسه، تؤدي الإجراءات الانفرادية إلى توسيع الهوة بين الأطراف، مما يسفر عن تفاقم التوترات وتأجيج النزاع. ولا بد من بذل جهود فورية للحد من التوترات. بيد أن استعادة الهدوء، في حد ذاته، ليس هو السبيل إلى إحراز تقدم.

وتعمل الأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين، مع جميع الأطراف بشكل مكثف لتهدئة الحالة. وأقدر على وجه الخصوص الجهود التي يبذلها المجلس لتركيز اهتمامه على الحالة في الميدان، على النحو المبين في البيان الرئاسي (S/PRST/2023/1). وأدعو الأطراف إلى المواءمة بين جهود تحقيق الأمن واتخاذ خطوات سياسية يمكن أن توقف ذلك المنحدر السلبي وأن تعيد الأمل في إنهاء النزاع وإمكانية التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين.

وأعلنت حكومة إسرائيل عن قرارات هامة تتعلق بالتوسع الاستيطاني والبؤر الاستيطانية. وفي ١٢ شباط/فبراير، أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي أنه قرر الإذن بإقامة تسع بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة. وقال أيضا أن لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية ستجتمع في الأيام المقبلة لتطوير الوحدات السكنية في المستوطنات، وأنه سيتم تعزيز وحدات الشرطة وشرطة الحدود في القدس وتوسيع عملياتها. وتزيد هذه البؤر الاستيطانية من منطقة تأثير الاستيطان وتخلق نقاط احتكاك في الضفة الغربية المحتلة. وقد قوبل هذا الإعلان بمعارضة واسعة النطاق من السلطة الفلسطينية وأعضاء المجتمع الدولي. وشدد كثيرون على أن هذه التحركات الانفرادية تؤدي إلى تفاقم التوترات وتقوض احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين.

فالمستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك البؤر الاستيطانية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتظل عقبة كبيرة أمام السلام. كما لا تزال عمليات هدم ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين تثير قلقا بالغا. فقد هدمت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٥٢ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقتين (ب) و (ج) و ٤٦ مبنى في القدس الشرقية المحتلة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير ١٣٠ فلسطينيا، من بينهم ٦٨ طفلا. ونفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، وهي ما يكاد يكون مستحيلا على الفلسطينيين الحصول عليه.

وفي ٧ شباط/فبراير، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية تعليمات إلى الحكومة بأن تقدم ردها على التماس يسعى إلى تنفيذ إجباري لأوامر الهدم القائمة ضد قرية خان الأحمر البدوية بحلول ٢ نيسان/أبريل. وكانت الحكومة قد طلبت التأجيل حتى ١ حزيران/يونيه. وفي ٧ شباط/فبراير كذلك، قالت السلطات الإسرائيلية أنها ستؤجل هدم مبنى متعدد الطوابق يأوي نحو ١٠٠ فلسطيني في حي سلوان بالقدس الشرقية. وجاء التأجيل بعد يوم من إبلاغ الشرطة للسكان بأنها ستمضي قدما بعملية الهدم. ويساورني القلق إزاء الزيادة الكبيرة

إدانة مثل هذه الأعمال ورفضها بوضوح. إن الاحتفاء بهذه الهجمات أو تمجيد مرتكبيها أمر بغض ويجب إدانته إدانة قاطعة. وأكرر التأكيد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف والتعجيل بتقديمهم إلى العدالة. ويجب أن تمارس قوات الأمن أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك حتميا لحماية الأرواح. وأشعر بالجزع بصفة خاصة لاستمرار سقوط الأطفال ضحايا للعنف. فالأطفال لا يجب أن يكونوا أبدا أهدافا في أعمال العنف ولا يجب استغلالهم أو تعريضهم للأذى.

وفي خضم تصاعد العنف، شهدنا أيضا تدهورا مقلقا في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ففي أعقاب عملية التفتيش والاعتقال التي نفذتها إسرائيل في ٢٦ كانون الثاني/يناير في جنين، أعلنت السلطة الفلسطينية أن التنسيق الأمني مع إسرائيل "لم يعد قائما". وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي عن سلسلة من التدابير، بما في ذلك خطوات لتوطيد الأمن وتعزيز المستوطنات الإسرائيلية، فضلا عن اتخاذ تدابير عقابية ضد مرتكبي الهجمات في القدس وأسرهم.

وفي ٢ شباط/فبراير، أعلن وزير المالية الإسرائيلي عن زيادة في الاقتطاعات الشهرية من إيرادات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. وستُضاعف الاقتطاعات - التي تُنفذ تماشيا مع قانون إسرائيلي يلزم الحكومة باستقطاع ما يعادل قيمة ما تقول إن السلطة الفلسطينية تدفعه لمنفذي الهجمات ضد الإسرائيليين من الفلسطينيين أو لعائلاتهم - من حوالي ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار شهريا. وفي ضوء تلك الاقتطاعات، قالت السلطة الفلسطينية إنها تتوقع الاستمرار في اتخاذ تدابير، من قبيل دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بشكل جزئي، وربما تزيد هذه التدابير. وسيؤثر ذلك بشدة على تقديم خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ومن الجلي أن الآثار المالية لمختلف تلك العوامل تسهم في تقويض استقرار السلطة الفلسطينية.

وبالانتقال إلى المنطقة، في الجولان حوفظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية بشكل عام على الرغم من الانتهاكات المستمرة من كلا الطرفين لاتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض اشتباك القوات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على شخصين من الجانب برافو بالقرب من خط وقف إطلاق النار، مما أدى إلى إصابة رجل توفي لاحقاً متأثراً بجراحه. وفي لبنان، ظلت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة في معظمها. وتوسّطت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير بالقرب من ساردا وفي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير بالقرب من مركبا فيما يتصل بأعمال إزالة الغطاء النباتي التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية.

وقد شهدنا علامات تنذر بالشؤم لما ينتظرنا إذا لم نقم بمعالجة عدم الاستقرار الحالي. إن الحيلولة دون المزيد من العنف أولوية ملحة لا تتطلب تدابير أمنية منسقة فحسب، بل تتطلب أيضاً جهوداً سياسية كبيرة. وعلى ذلك فإنني أحث كلا الجانبين على الامتناع عن اتخاذ خطوات من جانب واحد يمكن أن تزيد من تأجيج الحالة. وأكرر ندائي إلى الطرفين لكبح جماح العنف والتحريض ومحاسبة الجناة. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى معالجة عدم الاستقرار في الضفة الغربية، الذي يتسم بتصاعد التوترات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية المسلحة ونقاط الاحتكاك بين المستوطنين والفلسطينيين، مما يؤدي إلى مزيد من العنف ويشجع المتطرفين. إن استعادة التنسيق الأمني وضمان قدرة قوات الأمن الفلسطينية على العمل بفعالية أمر أساسي. وفي الوقت نفسه، أحث على وقف جميع عمليات التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء، التي توجج تلك التوترات.

ومع تزامن شهر رمضان المبارك مرة أخرى مع عيد الفصح وعيد القيامة هذا العام، هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة لضمان مرور هذه الفترة بأمان وسلام للجميع. ولا بد من التصدي بسرعة وفعالية للاستقرازمات والمعلومات المضللة والجهود التي يبذلها المتطرفون لتأجيج العنف. وفي ذلك السياق، أكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى

في عمليات الهدم، ولا سيما في القدس الشرقية. إنني أحث إسرائيل على وقف تلك الممارسة، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وبالانتقال إلى غزة، فقد انتهى الهدوء النسبي الذي ساد في الأشهر القليلة الماضية بسبب تبادل إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يدل مرة أخرى على هشاشة وقف إطلاق النار. فقد أطلق مسلحون فلسطينيون في غزة صواريخ من القطاع باتجاه إسرائيل في ست مناسبات. وأطلق ما مجموعه ١١ صاروخاً: تم اعتراض خمس منها بواسطة نظام القبة الحديدية، وسقط اثنان في مناطق مفتوحة وسقط واحد في غزة. ورداً على ذلك شنت قوات الأمن الإسرائيلية ضربات جوية في ١٤ مناسبة ضد ما قالت أنها أهداف لحركة حماس في القطاع متسببة في أضرار. وأكرر التأكيد على أن الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف فوراً.

وقد واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية الحيوية للفلسطينيين في غزة ولا تزال تعمل مع جميع الأطراف للحد من القيود المفروضة على إمكانية الوصول لدعم اقتصاد غزة وتقديم الخدمات الأساسية. إن زيادة حركة البضائع، ولا سيما بين غزة والضفة الغربية، أمر حيوي لنمو اقتصاد غزة وتوليد فرص العمل. فيمكن أن تساعد تلك الروابط في الحفاظ على رؤية لحل سياسي للتحديات التي تواجهها غزة.

وأرحب بالجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الهامة التي بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف منع حدوث تدهور على الأرض. وفي كانون الثاني/يناير، زار وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، واجتمع بالقادة الإسرائيليين والفلسطينيين في محاولة للدفع تجاه اتخاذ خطوات ملموسة من كلا الطرفين لتهدئة الأمور والنهوض بالمزيد من التعاون وتعزيز أمن الشعبين. وقد تزامنت الزيارة مع زيارة قام بها مسؤولون كبار من مصر والأردن، التقوا بالرئيس عباس في ٣١ كانون الثاني/يناير.

أن نتوقع تقريبا أن الأسابيع المقبلة ستجلب على الأرجح المزيد من العنف والوفيات والمزيد من الإصابات التي تغير حياتهم، بما في ذلك للمارة والأطفال في الضفة الغربية. وأكرر دعوة المنسق الخاص إلى تخفيف حدة التوتر ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. فيجب أن تنتهي دورة العنف هذه قبل فوات الأوان.

وبالنسبة للأونروا، فإن العنف في الضفة الغربية يعوق عملياتنا ويكبد اللاجئين الفلسطينيين الذين نخدمهم ثمنا باهظا. إن لاجئي فلسطين الذين يعيشون في شمال الضفة الغربية، بما في ذلك في جنين ونابلس وحولهما، معرضون بشكل خاص للعنف والتوترات المحيطة، والتي أجبرت الأونروا في بعض الأحيان على قطع خدماتها الحيوية، بما في ذلك مراكزها الصحية. وينبغي ألا تكون المساحات الحضرية داخل مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان وحولها أماكن للاشتباكات بالأسلحة الآلية والغاز المسيل للدموع. ولم يكن الأطفال، بمن فيهم الأطفال اللاجئون، بمنأى عن العنف المتصاعد، الذي أوجد بيئة متفجرة وخطيرة من الخوف والغضب واليأس والإحباط.

في غزة، أدت سنوات من الحصار والصراع إلى عزل السكان عن بقية العالم، مما خلق مأساة إنسانية يصعب وصفها. إن أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في القطاع فقراء، وجميعهم تقريبا يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها الأونروا. وقد أظهر ما يقرب من نصف الأطفال الملتحقين بمدارس الأونروا في غزة علامات الصدمة - الندوب التي قد تبقى معهم لبقية حياتهم. في غزة، يجب أن نكون مستعدين دائما لاندلاع الصراع، لأسباب ليس أقلها أن مدارسنا عادة ما تكون الملاذ الآمن الوحيد للأشخاص الذين يفرون من منازلهم. ندعو مرارا وتكرارا جميع الأطراف في غزة والضفة الغربية إلى احترام حيادنا وحرمة مبانيها.

في سوريا، يزيد الزلزال المدمر الأخير من معاناة ويأس السكان الذين يكابدون بالفعل الصراع المدمر المستمر منذ ١٢ عاما وعواقبه. وقد تضرر ما يقرب من ٦٢ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في أربعة مخيمات من جراء الزلزال، وكان ٩٠٪ منهم بحاجة إلى مساعدة طارئة بالفعل قبل وقوع الزلزال.

الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها ودعوة الجميع إلى التمسك بالوضع الراهن، تمشيا مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وإذ نواصل العمل مع الطرفين والشركاء الإقليميين والدوليين لتهدئة التوترات، يجب علينا أن نحدد وننتهز كل فرصة لتحقيق هدفا الطويل الأجل: وضع حد للاحتلال وإقامة دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ستينسيث.

السيدة ستينسيث (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم،

السيدة الرئيسة، على دعوتكم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تحيات المفوض العام، السيد فيليب لازاريني، الحارة وعن أسفه لعدم تمكنه من الاجتماع بكم، سيدتي الرئيسة، وبجميع أعضاء مجلس الأمن اليوم.

إن عددا متزايدا من لاجئي فلسطين في المنطقة يقفون على حافة اليأس. فالأزمات المتعددة والنزاعات والاحتلال الذي لا ينتهي والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض كورونا وارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميا الناجمة عن النزاع في أوكرانيا دفعت بعدد متزايد من لاجئي فلسطين إلى الفقر. وقضت الأولويات العالمية المتنافسة والتفاعلات الإقليمية المتغيرة تقريبا على أي اهتمام متبق بمحنة لاجئي فلسطين اليوم.

وفي الوقت نفسه، تستمر الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تحيط باللاجئين في التدهور. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، شهد هذا العام بالفعل رقما قياسيا في عدد الوفيات بين الفلسطينيين، بمن فيهم لاجئو فلسطين. ومما يثير القلق الشديد كذلك وقوع إصابات بين الإسرائيليين. ويمكننا

يمكننا القيام به بالموارد المتاحة لدينا اليوم. كان إجمالي دخلنا في عام ٢٠٢٢ هو نفسه تقريبا كما في عام ٢٠١٣، في حين أن الاحتياجات والتكاليف أكبر بكثير اليوم. الوضع الراهن لم يعد قابلا للاستدامة. ومع انخفاض جودة خدماتنا، ستتراجع قدرتنا على المساهمة في استقرار المنطقة. إن تجنب انهيار الأونروا هو في مصلحتنا الجماعية ويجب أن يكون مسؤوليتنا الجماعية. وفي غياب حل سياسي، تظل الأونروا غير قابلة للاستبدال، بما في ذلك من حيث دورها في تحقيق الاستقرار. إن مساهمة الأونروا في السلام والأمن فعالة للغاية من حيث التكلفة، مما يساعد على تأمين حاضر ومستقبل الملايين من الناس في منطقة هشة للغاية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن في المنطقة بدون إعمال الحقوق الأساسية للجميع، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وندعو المجلس اليوم إلى عدم التخلي عنهم. ندعو المجلس اليوم إلى إعادة الأمل إليهم بمضاعفة الجهود لإيجاد حل سياسي. وندعو المجلس وجميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الأونروا سياسيا وماليا، وضمان حصولها على الموارد التي تحتاجها للوفاء بولايتها. وإذ نقرب من الذكرى الخامسة والسبعين لولاية الأونروا، اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار دعوة مفوضنا العام للتفكير في الكيفية التي ينبغي أن يفي بها المجتمع الدولي بالتزامه ومسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين ريثما يتم إيجاد حل عادل ودائم لمحتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ستينسيث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.
السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند ونائبة المفوض العام ستينسيث على إحاطتهما.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء العنف المتصاعد في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية والقدس. وندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، بما في ذلك الهجوم المروع خارج كنيس يهودي في

وفي لبنان، أضر انهيار الاقتصاد الفئات الأشد ضعفا أكثر من غيرها، ومن بينهم لاجئو فلسطين، الذين يعيش ٩٣٪ منهم الآن في فقر. يتعرض الأطفال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لأشكال متعددة من العنف والاستغلال والإيذاء والإهمال، حيث استنفد القائمون على رعايتهم ومجتمعاتهم مواردهم وقدرتهم على تهيئة بيئة آمنة ووقائية للأطفال. إن الوضع يأس لدرجة أن اللاجئين الفلسطينيين باتوا على استعداد متزايد للمخاطرة بحياتهم في البحر في محاولة يائسة ليعيشوا حياة كريمة.

في الأردن، وعلى الرغم من الاستقرار العام، يعاني اللاجئون الفلسطينيون من ظروف اجتماعية واقتصادية تزداد سوءا مع تدهور الاقتصاد الوطني. ويتزايد العنف القائم على نوع الجنس واستراتيجيات التكيف السلبية، بما في ذلك الزواج المبكر وعمالة الأطفال، في جميع ميادين عملنا. وفي جميع ميادين العمليات، يشعر اللاجئون الفلسطينيون بأن المجتمع الدولي قد تخلى عنهم.

وقد واصلت الأونروا الاضطلاع بولايتها في ظل هذه الخلفية الصعبة. ومن خلال تقديم خدمات شبيهة بالخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، أسهمت الأونروا في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين وساعدت في الحفاظ على بيئة مستقرة نسبيا من حولهم. وإذ ننظر إلى الشرق الأوسط، تظل الأونروا واحدة من الركائز القليلة القائمة للاستقرار - وهي دعامة لاستقرار لاجئي فلسطين وللبلدان التي تستضيفهم وللمنطقة. والأونروا، في الواقع، هي واحدة من أنجح الجهود المتعددة الأطراف والجماعية في السنوات الـ ٧٥ الماضية. ونحن نتكلم الآن، يذهب نصف مليون طفل إلى مدارسنا البالغ عددها ٧٠٠ مدرسة في جميع أنحاء المنطقة. إن المدارس هي منارة أمل للفتيان والفتيات من اللاجئين الفلسطينيين، وغالبا ما تكون الأمل الوحيد الذي لديهم في وضع يأس. مدارس الأونروا تنتج شركاء المستقبل للسلام الذي تحتاجه المنطقة والذي يسعى المجلس باستمرار إلى تحقيقه.

إن الافتقار إلى التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به قد وضع الأونروا في وضع مستحيل. لقد وصلنا إلى الحد الأقصى لما

لذلك السبب نؤيد بقوة البيان الرئاسي (S/PRST/2023/1)

الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة، والذي يدل على الصوت الجماعي وإجماع مجلس الأمن على تلك المسائل. إن البيان الرئاسي ممارسة دبلوماسية حقيقية ونعتقد أنه يبين لجميع الأطراف مدى جدية المجلس في التصدي لتلك التهديدات للسلام.

وتشاطر الولايات المتحدة الأعضاء الآخرين في المجلس في مطالبة الإسرائيليين والفلسطينيين باتخاذ الخطوات العاجلة والضرورية لاستعادة الهدوء وتحسين نوعية الحياة لشعبهما. كما أن للمملكة الأردنية الهاشمية، بحكم دورها الخاص في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، دورا لا غنى عنه في المساعدة على الحفاظ على الاستقرار الذي يمكن التحقق منه من خلال التقارب الوشيك بين شهر رمضان وأعياد الفصح لليهود والمسيحيين حيث تزداد التوترات عادةً. وفي نهاية المطاف فإن بوسع الأطراف نفسها بل يجب عليها أن تمنع المزيد من التصعيد. وفي ذلك الصدد فإن الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين في عملهما على إعادة بناء الثقة ووضع أساس للعودة أخيرا إلى المفاوضات.

وفي هذه اللحظة التي تتصاعد فيها التوترات، يجب أن نتأكد من تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفها شريان الحياة للفلسطينيين وتؤدي دورا هاما في تحقيق الاستقرار في المنطقة. من جانبها أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم ما يقرب من ٥٠ مليون دولار لدعم الأونروا في هذا العام الجديد. وندعو شركاءنا إلى توفير تمويل مبكر ومرن ويمكن التنبؤ به للأونروا لضمان استمرار الخدمات الحيوية التي تقدمها للشعب الفلسطيني دون انقطاع.

فلنواصل بذل كل ما في وسعنا لتعزيز الأمل والدفع باتجاه السلام.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور

القدس الشرقية في ٢٧ كانون الثاني/يناير والهجوم على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في موقف للحافلات في القدس في ١٠ شباط/فبراير. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء أمر غير معقول، والولايات المتحدة تؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. فالهجمات الإرهابية على المواقع الدينية، وهجمات المستوطنين، والهجمات على الخدمات الأمنية، والصواريخ التي تطلق على المناطق المدنية، وغير ذلك من أشكال العنف، تخلق حلقة من التصعيد المتزايد الخطورة. وهذا مما يثير القلق خلال الفترة القادمة من الأعياد الدينية في القدس. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لاستعادة الهدوء والحفاظ عليه. ونشدد على أنه ينبغي لجميع الزوار والمصلين احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة والحفاظ عليه قولاً وعملياً. ومن الضروري أن يكسر الإسرائيليون والفلسطينيون فوراً حلقة العنف، وأن يخففوا من التصعيد، وأن يمتنعوا عن اتخاذ أي إجراءات أحادية أو مثيرة للانقسام من شأنها أن تبعدنا أكثر عن السلام والاستقرار.

واسمحوا لي الآن أن أضيف بيانا واضحا لا لبس فيه. نحن نعارض بشدة إعلان إسرائيل أنها ستقدم آلاف الوحدات الاستيطانية، ونعارض بشدة إعلان إسرائيل أنها بدأت عملية لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على تسعة مواقع استيطانية في الضفة الغربية كانت في السابق غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وهذه التدابير الانفرادية تؤدي إلى تفاقم التوترات. إنها تضر بالثقة بين الأطراف. ويقوض ذلك احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. إن الولايات المتحدة لا تؤيد تلك الإجراءات، نقطة ومن أول السطر. ويتمثل موقف الولايات المتحدة الواضح والثابت في أن النشاط الاستيطاني غير مفيد ويبعدنا أكثر عن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين. وهذه الأعمال تضر ببساطة بأمن إسرائيل على المدى الطويل وبرؤيتنا لنهاية مستدامة للصراع. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو السبيل الوحيد إلى نهاية مستدامة للنزاع وإيجاد حل قائم على وجود دولتين.

من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك الهدم القسري لممتلكاتهم ونقلها أو إخلائها قسراً إضافة إلى الاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإداري والتعذيب والقتل غير المشروع وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في حرية التنقل والفرص الاقتصادية.

إننا ندرك شواغل إسرائيل الأمنية وندين جميع حوادث الهجمات ضد سكانها وأراضيها، بما في ذلك الهجمات العنيفة الأخيرة مثل عمليات الطعن والاختطاف وإطلاق الصواريخ من غزة على القدس وغيرها من المستوطنات المدنية الإسرائيلية. ونشجع على التعاون الأمني المستمر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لأجل التصدي للإجراءات السلبية التي تتخذها الجماعات الفلسطينية المتشددة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الزيادة الحادة في الهجمات العنيفة في الضفة الغربية والقدس والمستوطنات الإسرائيلية الأخرى التي أسفرت عن مقتل عدة أشخاص من كلا الجانبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع إصابة العديد من بينما يظل آخرون في حالة حرجة. وإلى جانب الأضرار المادية والدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية، تؤثر دورة العنف التي لا نهاية لها سلباً أيضاً على الاقتصادات والصحة والحياة الاجتماعية والسياسية لملايين الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس ونرى أن من المهم إعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ومن المؤسف بشكل خاص أن يصبح الأطفال الذين يستحقون العيش في سلام وأن تستغل مواهبهم الفطرية ضحايا للعنف وأن يُستخدموا أدوات للعنف.

وبالنظر إلى أن لتجارب الأطفال تأثيراً دائماً على نموهم البدني والعقلي والعاطفي والنفسي الاجتماعي، فإن لعدم تمتعهم بهذه البيئة الصحية الملائمة عواقب سلبية خطيرة ودائمة على نموهم الإدراكي والعاطفي. وبالتالي نشجب الزيادة الأخيرة في الاشتباكات العنيفة التي يشارك فيها الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية.

لم يكن صمت المجتمع الدولي عن ضرورة إجراء تحقيقات في الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها

فينسلاند، ونائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ليني ستينسيث، على إحاطتهما. ونشجعهم على بذل جهود إضافية لأجل السلام والتصدي لمحنة الشعب الفلسطيني.

أرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين في هذه الجلسة.

وكما نعلم، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تاريخية عن الحالة في فلسطين. وعندما نستمع إلى إحاطات مثل التي تلقيناها هذا الصباح، يجب على المجلس أن يوحد صفوفه حول مواقفه الثابتة إزاء قضية فلسطين. ويجب أن تعزز تلك الحالة المقلقة التي جسدها الإحاطة التزامنا الثابت بدعم حل الدولتين لمعالجة الوضع الأمني والإنساني المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومعالجة تآكل مكاسب السلام والأمن التي تحققت في المنطقة بعد وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٢١. ونؤيد في ذلك السياق البيان الرئاسي الذي وافق عليه المجلس للتو (S/PRST/2023/1).

كما يساورنا، شأنها شأن معظم الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، القلق العميق والمفهوم إزاء نية الحكومة الإسرائيلية الأخيرة في مجال السياسة والإجراءات الرامية إلى توسع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك من خلال الموافقة بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية وزيادة توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وهدم المنازل والمباني التي يملكها الفلسطينيون في الضفة الغربية. وتندر تلك الإجراءات، إلى جانب انتهاكها لحقوق الفلسطينيين، بضم فعلي للضفة الغربية وتتعارض مع التزام إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

لذلك يساورنا قلق بالغ إزاء عواقب الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على مدى صلاحية حل الدولتين وأثرها على أمن المنطقة. ونحث حكومة إسرائيل على أن تتخذ إجراءاتها وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني علاوة على التوجيهات التي أقرتها قرارات المجلس. كما يجب أن تساعد إجراءاتها على الحد

يزداد أيضا عدد الضحايا المدنيين بمن فيهم الأطفال، فضلا عن المعاناة والصدمات النفسية التي سببتها سنوات عديدة من النزاع.

تؤكد هشاشة الوضع الحاجة الملحة إلى تجديد التزام مجلس الأمن بحل هذا النزاع الذي طال أمده.

ويجب أن نعمل على منع خروج النزاع عن نطاق السيطرة، لأنه قد يؤثر في نهاية المطاف على المنطقة بأسرها. ومن هذا المنطلق، وعلى نحو ما أكد السيد فينسلاند مرارا، فإن معالجة الأسباب الجذرية للتوترات الحالية أمر أساسي. ويشكل التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية مصدرا معروفا للتوترات والعنف. وفي هذا الصدد، أعربت البرازيل وبلدان أخرى في منطقتنا علنا عن قلقها العميق إزاء القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل مؤخرا بإصفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية وبناء ١٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. تشكل تلك التدابير الانفرادية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو آخر قرار اتخذته المجلس في هذا الشأن. فالمستوطنات، إلى جانب ما تشكله من انتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، تقوض بشكل منهجي إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي ومستقلة ولديها مقومات الحياة وذات سيادة، ومن ثم تقوض احتمالات تحقيق النتيجة المرجوة من الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك، نشير إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي تنص أحكامه بوضوح على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية للأسباب التي ذكرتها للتو، وينبغي أن يتوقف فورا.

وتحث البرازيل جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الاستفزازات والإجراءات الانفرادية، بما في ذلك الخطاب المشحون، الذي يمكن أن يزيد من تفاقم التوترات. وفي هذه المرحلة، ينبغي ألا يكون من الضروري تذكيرها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مختلف قرارات مجلس الأمن التي اتخذت على مر السنين. وهذا ينطبق على كل من مسألة المستوطنات والانتهاكات

الأطراف مفيدا في تحقيق استقرار الحالة المضطربة في الميدان. ونحث على إعادة النظر في ذلك الموقف ونذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وعدد من قرارات المجلس. ونحثهما على الامتناع عن الأعمال الانفرادية التي تعوق وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل للنزاع المستمر منذ عقود.

وندعو قيادة كل من إسرائيل وفلسطين، فضلا عن أصحاب المصلحة الإقليميين، إلى مواصلة التعاون بطريقة هادفة وشفافة لإجراء تغييرات كبيرة في السياسات دعما للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم عن طريق حل سياسي استنادا إلى المساواة في الحقوق والعدالة.

كما نلاحظ الحساسيات المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس وندعو إلى التمسك بالوضع السابق، لأن هدف الدين هو تحقيق السلام ولا ينبغي أن يكون أساسا للعنف.

ونشجع على تقديم المزيد من الدعم المالي والدعم المناسب لأنشطة الأونروا التي يدل استمرار وجودها دعما للخدمات التي يحتاجها اللاجئون الفلسطينيون على مدى الحاجة إلى بذل المزيد لتحقيق أهداف التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

ختاما، أكد مجددا التزام غانا المستمر بتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال الحوار المتجدد والبناء في إطار أفق سياسي يؤدي إلى حل سلمي للنزاع وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ في نهاية المطاف وأن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل السيد فينسلاند على معلوماته المستكملة الشاملة وعمله الدؤوب وتعاونيه المستمر مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة فضلا عن عمله على تخفيف حدة التوترات وتمهيد سبل الحوار. كما أشكر نائبة المفوض العام ليني ستينسيث على إسهامها.

ما برحت البرازيل تتابع عن كثب وبقلق بالغ الأحداث المتسارعة في إسرائيل وفلسطين والتي تزيد من حدة التوترات، لا سيما في الضفة الغربية والقدس، وتدفعنا إلى الخطر الشديد. فمع ازدياد مستوى العنف

وأمن داخل حدود متفق عليها ومُعترف بها دولياً. كما أننا لا نزال ملتزمين بفكرة السلام وبالتعجيل بإرساء سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك، فإننا على استعداد للمشاركة بصورة بناءة في المبادرات الرامية إلى أن يسهم مجلس الأمن إسهاماً أكثر استباقية في قضية السلام. وفي ضوء كل ذلك، تعرب البرازيل عن تأييدها الكامل للبيان الرئاسي S/PRST/2023/1، الذي أدلى به في هذه الجلسة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إنني ممتن للإحاطتين اللتين قدمتا اليوم، وللتين تصفان مرة أخرى حالة صعبة ومثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2023/1)، وهو الأول منذ تسع سنوات بشأن هذا الموضوع، أود أن أركز على أربع نقاط ذات أهمية خاصة.

أولاً، أود الإشارة إلى أن تدهور الحالة لن يؤدي بالأطراف إلا للمزيد من المعاناة والموت والدمار. ومن غير المعقول أن يكون هناك أي شخص غير مدرك لتلك الحقيقة. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب قدر أكبر من العنف. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا وامتناننا ودعمنا الكامل لعمل المنسق الخاص تور فينسلاند، ونأمل أن تسفر جهوده عن النتائج التي نرغب جميعاً في رؤيتها. كما نقدر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتزامها بتخفيف حدة الحالة الإنسانية وجهودها للتخفيف من آثار الزلزال الذي أثر على المنطقة بأسرها. ونحث على مواصلة تقديم الدعم لعملها الذي يكتسي أهمية حيوية.

ثانياً، تدين إكوادور بأشد العبارات الممكنة، وفقاً لسياساتها الخارجية، أي نوع من العنف ضد المدنيين أو أعمال الإرهاب وتمجيدها غير المقبول. ويجب أن يدين الجميع الأعمال التي تسببت في وفاة ثلاثة مدنيين، من بينهم طفلان، في القدس الشرقية في ١٠ شباط/فبراير. وندعو إلى حماية حياة الناس وسلامتهم ونشدد على وجوب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وبدون أعذار.

ثالثاً، ندين القرارات الانفرادية التي تعوق آفاق التوصل إلى تسوية نهائية تقوم على مفهوم وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

الأخرى للقانون الدولي التي تسهم في الأزمة الحالية. ويجب حماية المدنيين في أوقات النزاع. فالتمييز بين المدنيين والمقاتلين في صميم القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تعمل جميع الأطراف دون تقصير على التمسك بذلك المبدأ الأساسي الحاسم للقانون الدولي الإنساني إذا أردنا عكس الاتجاه الرهيب للعنف. ويمكن أن يكون التعاون الرامي إلى تحقيق أمن المدنيين، إلى جانب الحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح، تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة.

أما الهجمات الأخيرة على المواقع الدينية، مثل تخريب كنيسة الجدل في القدس في ٢ شباط/فبراير، فتثير نفس القدر من القلق. ونحث جميع القادة السياسيين والسلطات السياسية على تعزيز ثقافة التعايش السلمي والحرية الدينية. كما تدين البرازيل أي إجراءات مرتبطة بفكرة تغيير الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نقوض دور الوصاية الحاسم الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في الحفاظ على السلام في الأماكن المقدسة على مر السنين.

ونود التشديد على أن السلام يعتمد أيضاً على الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان للجميع. فالفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس والشعور العام بالظلم أمور تخلق أرضاً خصبة مثالية لازدهار القوى المتطرفة. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني بالعمل على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والتصدي لتحدي الحوكمة. والحالة في غزة تبعث على القلق بشكل خاص، حيث لا يزال الحصار يعوق جهود التنمية.

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء التحديات المالية المزمنة التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي ما فتئت تقدم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين. ويجب ألا نقوض الدور الذي تضطلع به الأونروا على مر السنين في الحفاظ على الاستقرار على أرض الواقع.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بالحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام

استيطانية والموافقة على خطط لبناء ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ منزل في المستوطنات في الضفة الغربية.

وفي ذلك السياق، يمكن اعتبار نية إسرائيل مضاعفة عدد المستوطنين الذين يعيشون في غور الأردن، وفي مرتفعات الجولان السورية بحلول عام ٢٠٢٦ بمثابة ضمّ فعلي لمساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك الأراضي السورية. ونؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، الذي اعتمدته مجلس الأمن اليوم بشأن هذه المسألة.

كما ندين بشدة الغارات الإسرائيلية على سورية، التي تفاقم زعزعة استقرار الحالة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خطير. وننظر إلى هذه التطورات بقلق عميق. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحيلولة دون المزيد من تصعيد التوترات، لا سيما بالنظر إلى أن التوترات تميل للأسف إلى الاندلاع في أوقات الأعياد الدينية، ولا سيما بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وتؤكد الأحداث الأخيرة بوضوح ضرورة الاستئناف العاجل لحوار فلسطيني - إسرائيلي بناء وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية. ولا يمكن إنهاء دورة العنف إلا من خلال عملية تفاوضية، تستند إلى مبادئ القانون الدولي، وتقضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. إن غياب أي آفاق سياسية، إضافة إلى اتخاذ إسرائيل لإجراءات انفرادية على نحو متزايد، لا يقوض أساس التسوية فحسب، بل مصداقية عملية السلام في حد ذاتها، مما يؤدي إلى تغذية نزعة التطرف على الجانبين.

وفي ذلك السياق، كان هناك تدهور مستمر في الحالة الاجتماعية والإنسانية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من الجهود المعلنة التي تبذلها إسرائيل لتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين. وفي ذلك السياق، هناك حاجة إلى ضمان أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى جهودها الفعالة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في البلدان العربية المجاورة. وفي ذلك

فالإعلان عن إضفاء الشرعية على المستوطنات في الأراضي المحتلة وبناء المزيد من المباني فيها هو قرار أحادي الجانب يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. تؤدي تلك القرارات إلى تفاقم التوترات وتجعل الطريق إلى تحقيق السلام والأمن أكثر صعوبة.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوتي إلى القادة المعنيين لإظهار الشجاعة الحقيقية والعمل من أجل المصالح الطويلة الأجل لشعوبهم، مع إعطاء الأولوية للإجراءات التي يمكن أن تخفف التوترات وتؤدي إلى استئناف المفاوضات من قبل جميع الأطراف بهدف التوصل إلى حل نهائي. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكن بها شعوبهم من العيش في سلام وأمن وكرامة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته بشأن الحالة في منطقة الشرق الأوسط في سياق تسوية. لقد استمعنا بعناية إلى نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، السيدة لينى ستينست.

أظهر التصعيد الأخير في العنف في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مرة أخرى الخطر والتدمير الناجمين عن غياب عملية السلام، التي عرقلها زملأونا في مجلس الأمن تحقيقاً لمصالح أحد الأطراف. وفي خضم الاحتلال الإسرائيلي وتصعيد أنشطته العسكرية، أصبحت التغطية الإخبارية الفلسطينية سلسلة من التقارير عن عمليات القتل والاحتجاز التعسفي والمعاملة اللاإنسانية للأسرى والإخلاء القسري ومصادرة الممتلكات وتدميرها. وقدمنا بالفعل الإحصاءات المقابلة لتلك التقارير في جلسة سابقة.

وقد شهدت بداية هذا العام المزيد من الخطوات الاستفزازية المزعزعة للاستقرار: الزيارة التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي، السيد بن غفير، إلى حرم المسجد الأقصى، وغارة دامية شنها أفراد عسكريون إسرائيليون في جنين، أعقبتها هجمات إرهابية في القدس الشرقية، وقرار السلطات الإسرائيلية إضفاء الشرعية على تسع بؤر

يتطلب اهتماما خاصا من مجلس الأمن. وتوضح الغارة الإسرائيلية التي شنت يوم الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير، على مخيم جنين للاجئين والهجوم الذي تلاها على كنيس يهودي في القدس، والذان أسفرا عن خسائر في الأرواح وعشرات الجرحى، التصعيد المميت الذي شهدناه منذ بداية كانون الثاني/يناير.

ويدين بلدي كل هذا العنف، الذي يفاقم معاناة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. إننا نقر بحق إسرائيل في الأمن. لكن من المهم احترام القانون الدولي.

وعلى نفس المنوال، فإن الزيادة في عمليات الهدم، التي تفاقمت بسبب القرار الأخير بإضفاء الشرعية على تسع مستوطنات في الضفة الغربية وبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات القائمة، عوامل تؤدي إلى احتدام التوترات في الميدان.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة الاقتصادية المثيرة للبالغ القلق التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي ساءت بسبب تجميد أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل من موظفي السلطة الفلسطينية بالنيابة عنها. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل انتعاشها الاقتصادي. ولا يمكن أن يكون هناك رخاء في المنطقة ما لم يتم تقاسمه. وهو أيضا أحد العوامل لتحقيق السلام التي يجب أن تؤخذ في الحسبان.

لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لوقف التصعيد. ويجب على الطرفين التحلي بضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار من خلال المفاوضات المباشرة. ويجب على بلدان المنطقة والبلدان التي لها تأثير على الطرفين مضاعفة جهودها لتحقيق ذلك الهدف. ويجب ألا يسمح باستمرار حلقة العنف المفرغة مما يفاقم الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والإنسانية المأساوية الناجمة عن هذا النزاع.

وفي الختام، نؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، الذي تلتته الرئيسة.

السيد إشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 بوصفه رسالة موحدة من مجلس الأمن.

الصدد، ندعو الأطراف المانحة الدولية إلى دعم نداء الوكالة العاجل لجمع ٢,٧ مليون دولار لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الزلازل في تركيا وسورية.

وفي ذلك السياق المثير للقلق، نعتقد أن المهمة الأساسية هي تحقيق استقرار دائم للحالة في الميدان واستعادة الأفق السياسي لإحياء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط على أساس قانوني دولي معترف به عالميا، مع العنصر الأساسي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين. ومن الضروري أيضا تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، التي تعتبر أهم شرط لإحياء عملية السلام.

إن روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ومن بين الوسطاء الدوليين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، مستعدة لتقديم مساهمة كبيرة في التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ونعتبر المحاولات الرامية إلى الاستحواذ على الدعم الخارجي للاتصالات بين الجانبين غير مجدية وتتعارض مع المصالح الأساسية للشعبين. وعلى وجه الخصوص، نعتبر تصرفات الولايات المتحدة، التي تعرقل جميع الصيغ الدولية دعما لتسوية في الشرق الأوسط وتحاول استبدال السلام السياسي الحقيقي بسلام اقتصادي، إجراءات هدامة. ونحن مقتنعون بالخطورة الشديدة لمحاولات تعزيز التطبيع العربي - الإسرائيلي من خلال الالتفاف على حل عادل للقضية الفلسطينية. ويؤسفنا أن واشنطن تنقل هذا الاتجاه إلى منصة مجلس الأمن، حيث تبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لمنع اعتماد أي حلول يحتاجها الفلسطينيون.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند ونائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، السيدة لينى ستينسث، على إحاطتيهما. وأؤكد من جديد دعم وفد بلدي للمنسق الخاص. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لإسرائيل وقطر والمراقب الدائم عن فلسطين بيننا.

إن تدهور الحالة الأمنية، سواء في القدس، كما شهدنا منذ بداية هذا العام، أو في قطاع غزة، والآن في الضفة الغربية المحتلة،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للشراكة بين اليابان والأونروا. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأكرر التزام اليابان الدائم بمساعدة الأونروا لضمان استمرار اللاجئين الفلسطينيين في تلقي المساعدة المنقذة للحياة والخدمات الأساسية.

في الختام، لا يوجد بديل عن إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وتعرب اليابان عن تصميمها القوي على إحياء آفاق حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

بداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر المنسق الخاص فينسلاند ونائبة المفوض العام ستينسيث على إحاطتهما، وأيضاً على عمل فريقهما على أرض الواقع.

وأود أيضاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على عملنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بيان رئاسي. ويؤكد هذا البيان (S/PRST/2023/1) التزام المجتمع الدولي المستمر بحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ ويحث على إنهاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ومنع الإرهاب. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ تدابير انفرادية تزيد من تقويض السلام والاستقرار وحل الدولتين.

أدى العنف وعدم الاستقرار في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة إلى مزيد من الخسائر في الأرواح. فقد قُتل عشرة إسرائيليين في هجومي إرهابيين بغضيين في عام ٢٠٢٣. وتدين المملكة المتحدة جميع أشكال الإرهاب التي لا مبرر لها. ومنذ بداية العام، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٤٤ فلسطينياً. ويشمل ذلك ١١ طفلاً. ويجب على إسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية ويجب على السلطة الفلسطينية أن تستأنف بشكل عاجل التعاون الأمني الكامل وأن تتبذد الإرهاب وتتصدى له. وتدين أيضاً إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من غزة يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير على السكان المدنيين. ويجب وضع حد لدورة العنف المتصاعدة هذه بأسرع ما يمكن، لا سيما قبل الأعياد الدينية المقبلة.

وأشكر المنسق الخاص تور فينسلاند ونائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ليني ستينسيث على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

منذ بداية هذا العام، حدث عدد من التطورات التي تهدد بتصعيد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ودأب المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الهادفة إلى تخفيف التوترات. ومن جانبنا، أعرب رئيس الوزراء كيشيدا، في المحادثة الهاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو في ١٣ شباط/فبراير، عن قلقه إزاء تصاعد التوترات بين إسرائيل وفلسطين والتدابير الانفرادية التي يتخذها الجانبان.

ومن المثير للقلق أن نشهد تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية. ولا يزال المسار الخطير للعنف منذ العام الماضي في اتجاهه المثير للقلق، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي شنته القوات الإسرائيلية على مخيم جنين للاجئين، والذي أدى إلى مقتل أكبر عدد من الفلسطينيين في عملية واحدة في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥، وفقاً لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وتدعو اليابان أيضاً الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن إعلانها مؤخراً عن إضفاء الشرعية بموجب القانون الإسرائيلي على تسع بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وكذلك عن خططها للمضي قدماً في بناء مستوطنات جديدة. إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية انتهاك للقانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً.

وفي الوقت نفسه، ندين الهجمات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. إن الأعمال التصعيدية الأخيرة التي ارتكبتها فلسطينيون في القدس، مثل الهجوم الإرهابي خارج كنيس وعملية دهس بسيارة في محطة للحافلات، أمر مؤسف للغاية لأنها لا تؤدي إلا إلى تصعيد العنف في المنطقة. وبينما يخيم على الحالة المحيطة بإسرائيل وفلسطين استمرار الاشتباكات وأعمال العنف التي تسفر عن وقوع خسائر بشرية، تدعو اليابان إلى الامتناع عن الإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات.

نلاحظ أنه منذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في المسألة المعروضة علينا (انظر S/PV.9246)، لم تسجل القضية الفلسطينية أي تقدم. بل على العكس من ذلك، تميل حلقة العنف المفرغة إلى الاتساع بوتيرة تتذر بالخطر. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً تأييدنا القوي للبيان الرئاسي الذي تلاه للتو رئيس المجلس بعد أن اعتمده المجلس صباح اليوم (S/PRST/2023/1).

وما زلنا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الإجراءات الانفرادية والاستخدام المفرط للقوة من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد اللاجئين في جنين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونرى أن شعبي إسرائيل وفلسطين يستحقان حياة ومستقبلاً يسودهما السلام والرخاء. ونبغي أن يتمكنوا من ممارسة، ما ورد في كلمات ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار...". وفي ذلك السياق، نود أن نشدد مرة أخرى على أن بناء المستوطنات وتوسيعها يتعارضان تماماً مع القانون الدولي ويقوضان فرص تحقيق السلام وإقامة دولة فلسطينية. ونحض جميع الأطراف المتنازعة على ممارسة ضبط النفس ووقف جميع أعمال الاستفزاز والأعمال العدائية بغية تهيئة الظروف المؤاتية التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي توقف منذ فترة طويلة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون بهدف ممارسة تأثير إيجابي فيما يتعلق باحترام سيادة القانون والديمقراطية في فلسطين من خلال تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية.

ونكرر ندائنا العاجل والقوي من أجل تقديم دعم متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكذلك لبرنامج الأغذية العالمي، مما سيمكن المنظمين من مواصلة تخفيف المعاناة الإنسانية وضمان درجة من الكرامة للاجئين والمشردين داخلياً في المنطقة.

ويشكل قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من بين قرارات أخرى، فضلاً عن مختلف القرارات والمقررات الصادرة

ثانياً، تدين المملكة المتحدة إعلان إسرائيل إضفاء الشرعية على ١٠ بؤر استيطانية والمضي قدماً في خطط لإنشاء قرابة ١٠٠٠٠ وحدة في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما أوضح وزير الخارجية البريطاني وشركاؤنا في البيان الخماسي، تعارض المملكة المتحدة بشدة هذه الإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن المستوطنات والبؤر الاستيطانية لا تتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل تقوض أيضاً آفاق السلام. وتدعو المملكة المتحدة إسرائيل إلى التراجع عن هذه القرارات. كما أدين العنف المستوطنين المتزايد، بما في ذلك مقتل متقال ريان في ١١ شباط/فبراير. ويجب أن يمثل مرتكبو العنف أمام العدالة.

ثالثاً، تحث المملكة المتحدة إسرائيل على تجنب التدابير التي يمكن أن تصل إلى حد العقاب الجماعي للفلسطينيين، وخاصة عمليات الهدم العقابية. فهي تتسبب في معاناة لا داع لها وتسهم في حلقة العنف، وقد قتل أربعة فلسطينيين خلال عمليات هدم عقابية حتى الآن هذا العام.

ختاماً، لا يزال استعادة الاستقرار وتحقيق السلام ممكنين، ولكن ذلك سيتطلب جهداً من جميع الأطراف. والمملكة المتحدة على استعداد لتيسير المناقشات والحوار بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا تزال تؤمن إيماناً راسخاً بأن حل الدولتين عن طريق التفاوض، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعلى أن تكون القدس عاصمة مشتركة، هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق السلام والأمن والرخاء بشكل دائم بين الطرفين.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيدة لينني ستينسيث، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطتهما الشاملتين بشأن الحالة الراهنة في المنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهودهم الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ومن أجل رفاه الشعب الفلسطيني.

ثانياً، في مواجهة حالة مؤججة للمشاعر بدرجة كبيرة، يجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه للحيلولة دون حدوث تصعيد. وكما أشار المنسق الخاص، اتسمت بداية هذا العام بمستوى عال جداً من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن دورة العنف لا يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين تحملها، ويجب أن تنتهي. وكما قال الرئيس ماكرون لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ٣ شباط/فبراير، تدين فرنسا بشدة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في الأسابيع الأخيرة، والتي أودت بحياة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن التزامنا الثابت بأمن إسرائيل معروف جيداً. الإسرائيليون والفلسطينيون يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن. وتدعو فرنسا الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكن أن ينظر إليه على أنه استفزاز في السياق الحالي.

ويمكن تفسير دورة العنف، قبل كل شيء، بالغياب التام لأفق سياسي. ولذلك، تدعو فرنسا جميع أعضاء المجلس، فضلاً عن دول المنطقة، إلى الإسهام بنشاط في إعادة إطلاق جهود السلام، وهي على استعداد للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

ثالثاً وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه لدعم الأونروا. تدعم فرنسا الوكالة التي اضطلعت بدور حاسم منذ عام ١٩٤٩ في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. لقد ساهمنا بمبلغ ٣٣,٥ مليون يورو في عام ٢٠٢٢، وسنواصل دعمنا هذا العام. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده لضمان أن تتمكن الأونروا من مواصلة أنشطتها، التي تعتمد عليها حياة العديد من اللاجئين الفلسطينيين. إذ يعيش معظمهم تحت خط الفقر ويواجهون تحديات جديدة، بما في ذلك الزلزال الأخير في سورية. لذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء، وخاصة بلدان المنطقة، إلى المساهمة مالياً في أنشطة الوكالة في عام ٢٠٢٣.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أيضاً أن أشارك الآخرين في شكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، ونائبة المفوض العام، السيدة لينى ستينسيث، على إحاطتهما وعلى عملهما.

عن الجمعية العامة، الأساس السياسي والقانوني لحل الدولتين، ولذلك يجب أن تتماشى جهودنا من أجل السلام في المنطقة معها. ويجب أن نواصل تشجيع الطرفين على اتباع ذلك الطريق. ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين بقوة على العمل معاً بشكل بناء لإرساء الأساس لإحلال سلام دائم يقوم على الأعمال الكاملة والفوري لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق دولة إسرائيل في الوجود.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص ونائبة المفوض العام على إحاطتهما.

أود أن أبدأ بالترحيب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 اليوم. من الأهمية بمكان أن يتمكن مجلس الأمن من التعبير عن رأيه بالإجماع بشأن التدابير الانفرادية التي اتخذت مؤخراً، وأن يؤكد من جديد التزامه بحل الدولتين. لدي ثلاث رسائل اليوم.

أولاً، تمثل الإعلانات الإسرائيلية مؤخراً خطوات نحو ضم المنطقة جيم. وتكرر فرنسا إدانتها الشديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي تبعدنا أكثر فأكثر عن إمكانية حل الدولتين. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء إعلان الحكومة الإسرائيلية عن نيتها المضي قدماً في خطط بناء ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات والبدء في عملية إضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية كانت قد اعتبرت في السابق انتهاكاً للقانون الإسرائيلي. تتعارض تلك التدابير الانفرادية مع القانون الدولي، بما في ذلك العديد من قرارات مجلس الأمن، مثل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). نحن نعارضها بشدة وندعو السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها، الذي إذا تم تنفيذه سيخلق خطر الضم التدريجي للمنطقة (ج) في الضفة الغربية. ولن تعترف فرنسا أبداً بالضم غير القانوني للأراضي في الأرض الفلسطينية، كما في أي مكان آخر.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء العنف المتزايد والمقلق الذي يرتكبه المستوطنون، والذي ندينه، والذي يستهدف الفلسطينيين والمجتمع المدني الإسرائيلي. يجب محاسبة المسؤولين عن العنف على أفعالهم. وتكرر فرنسا التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وبالتزام إسرائيل بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة.

إسرائيل. ونكرر دعوتنا إلى إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وتلك خطوة لا غنى عنها نحو استعادة شرعية مؤسسات السلطة الفلسطينية وإعادة إرساء الوحدة السياسية المطلوبة لحل الدولتين. ومع اقتراب الأعياد الدينية في شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي في غضون بضعة أسابيع، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى التعامل في إطار من الاحترام الصارم للوضع التاريخي الراهن للحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس. ولا يزال من الأولويات منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. وسويسرا على استعداد لدعم جهود السلام، بما في ذلك من خلال مساعيها الحميدة، الرامية إلى استعادة أفق سياسي على أساس حل الدولتين.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس على تحذيراتهم بشأن قضية فلسطين. وأشكر السيد فينسلاند ونائبة المفوض العام ستينسيث على إحاطتهما.

تستمر التوترات في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ فترة. وما فتئت الإجراءات الإسرائيلية الانفرادية تتصاعد، مما يدفع الوضع إلى نقطة يقترب فيها من الخروج عن نطاق السيطرة. ونلاحظ بقلق أن العنف في الضفة الغربية ما فتئ يشتد. ولا تزال عمليات البحث والاعتقال وعنف المستوطنين والاشتباكات والهجمات تتسبب في وقوع إصابات خطيرة في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين الأطفال. وانتُهكت حرمة وقديسية الأماكن المقدسة في القدس مرارا وتكرارا ويواجه وضعها التاريخي الراهن تحديات بصورة متكررة. ولا تزال الأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية بجميع أنواعها تتسبب في زيادة حدة النزاع والمواجهات. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل المضي قدما في أنشطتها الاستيطانية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت عن قرارها بإضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية في الضفة الغربية وعن خطة لبناء ١٠ ٠٠٠ وحدة استيطانية، الأمر الذي قوبل بإدانة واسعة النطاق وقلق. وتتعارض تلك التطورات السلبية مع القانون

وترحب سويسرا بالتبادلات التي جرت في الأيام القليلة الماضية بين الطرفين بهدف تعزيز وقف التصعيد. ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والخطر الحقيقي من حدوث تصعيد، ولذلك نرحب بتمكن مجلس الأمن اليوم من صياغة بيان رئاسي (S/PRST/2023/1) بتوافق الآراء، وهو ما نؤيده تأييدا كاملا. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء إعلان الحكومة الإسرائيلية في ١٢ شباط/فبراير أنها تريد بناء ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات وإضفاء الشرعية بأثر رجعي على تسعة بؤر استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن تلك التدابير الانفرادية، التي تهدد بزيادة تفاقم التوترات وتعرض للخطر احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وتشمل التدابير أيضا هدم قرية خان الأحمر، التي تقع في منطقة استراتيجية ضرورية لكفالة تواصل الأراضي الفلسطينية جغرافيا. وتحت سويسرا السلطة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بإصدار تراخيص البناء للسكان الفلسطينيين.

وندين الهجمات على المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الهجمات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة على المستوطنات في القدس الشرقية. وتتوقع سويسرا من الطرفين احترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية المدنيين. إن المساءلة أمر أساسي أيضا لمنع هذا العنف.

وفي مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في المنطقة، أصبحت الخدمات التي تقدمها الأونروا اليوم أكثر ضرورة. ومن خلال توفير المساعدة في مجالات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، تقدم الأونروا مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أن تكون الأونروا قادرة على الاستمرار في تقديم المساعدة بفعالية وكفاءة وفقا للمبادئ الإنسانية، بما في ذلك الحياد. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو سويسرا إلى تقديم دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به للوكالة.

وفي السياق المتقلب الحالي، تشعر سويسرا بالقلق إزاء استمرار إضعاف السلطة الفلسطينية، بما في ذلك نتيجة للتدابير التي تتخذها

أمدًا. وتكفل الخدمات الحيوية للوكالة، مثل التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية، أساسيات حياة اللاجئين الفلسطينيين، مما يدل على تضامن المجتمع الدولي معهم ووفائه بمسؤوليته الجماعية تجاههم. وتقدر الصين تمامًا عمل الأونروا وتثني عليه بالغ الثناء. وفي السنوات الأخيرة، دقت الأونروا ناقوس الخطر مرارًا وتكرارًا بشأن أزمة التمويل لديها، مؤكدة على حقيقة أن وضع اللاجئين الفلسطينيين يزداد سوءًا وأن احتياجاتهم الإنسانية آخذة في الازدياد. وندعو إسرائيل إلى التوقف عن هدم منازل اللاجئين ومدارسهم وإنهاء حصارها لقطاع غزة والتوقف عن خلق العراقيل أمام الأونروا في الوفاء بولايتها.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لبدء عمل الوكالة، الذي استمر بلا توقف لأكثر من ٧٠ عامًا. وهذا يعني أنه بعد أكثر من ٧٠ عامًا، لم تُحل القضية الفلسطينية بعد. وفي مواجهة هذا الظلم والمعاناة اللذين طال أمدتهما، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر مليًا في أخطائه وأن يصححها من دون تأخير، بما في ذلك التخلي عن الإدارة المجزأة للأزمات وتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وينتظر الشعب الفلسطيني بفارغ الصبر اليوم الذي لا يعود فيه وطنه تحت الاحتلال ويمكن فيه لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة أن تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل في مناخ من الأمن والتنمية المشتركين. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان أن يأتي هذا اليوم في أقرب وقت ممكن.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند ونائبة المفوض العام ستينسيث على إحاطتهما. من المؤسف أن نلاحظ أنه منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9246)، لم تتحسن الحالة في الميدان. وفي الواقع، ازداد المناخ العام سوءًا. ويلقي غياب الأفق السياسي بظلال كثيفة ولا يزال يؤثر بشكل مباشر على سلامة وأمن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين يوميًا من خلال إضعاف الآمال في التوصل إلى حل سلمي وشامل للنزاع.

وتهللنا للهجمات الإرهابية على إسرائيل ونشجب الخسائر في الأرواح البريئة في القدس. وندين تلك الهجمات بشدة وبشكل لا لبس

الدولي وقرارات مجلس الأمن والنداءات المتكررة من جميع الأطراف لوقف تصعيد الحالة ومع جهود المجتمع الدولي للحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

وفي هذا المنعطف الحرج، وخلال الأيام القليلة الماضية، وبمبادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مكثفة بشأن مشروع قرار وتوصلوا إلى توافق واسع في الآراء. وبينما يستعد المجلس لاعتماد مشروع القرار ذاك، نرى أخيرًا الأطراف المعنية تبذل جهودًا للقيام بوساطة دبلوماسية طارئة. ووفقًا للتقارير الإعلامية، تعهدت إسرائيل أمس بتعليق الإجراءات الانفرادية التي من شأنها بلا شك أن تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن حيوية الالتزامات الدبلوماسية تتوقف على تنفيذها. والآن بالتأكيد ليس الوقت المناسب لتتفلسف الصعداء. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان ذات النفوذ الرئيسي، أن يواصل التركيز على هذه المسألة وأن يزيد من مستوى الالتزام وأن يؤدي دورًا بناءً حقا يهدف إلى ضمان أن تتفد إسرائيل بالفعل وعودها في الميدان.

في الوقت نفسه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وينبغي لإسرائيل، في أعقاب وعدها بوقف الأعمال القتالية، أن تمتنع عن القيام بجولات أخرى من الأنشطة الانفرادية، بل ينبغي لها أن تغير توجهها تمامًا وأن تعود حقا إلى مسار حل الدولتين. ويشكل البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2023/1) خطوة رئيسية نحو إدارة الأزمة الراهنة، كما أنه يعبر عن تصميم ورغبة الغالبية العظمى من الأعضاء في الحفاظ على حل الدولتين وتنفيذه. وتشيد الصين بالقيادة التي أبدتها الإمارات العربية المتحدة. وينبغي أن يكون المجلس مستعدًا لاتخاذ إجراءات مجدية كلما اقتضى الأمر ذلك ليفي بصدق بالمسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة.

أحاطتنا نائبة المفوض العام ستينسيث للتو علما بالعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويشكل اللاجئون الفلسطينيون واحدة من أقدم وأكبر مجموعات اللاجئين في العالم وحالتهم من بين الحالات الأطول

أن يكون كل شيء مهياً ليمارس الناس حريتهم في الدين والمعتقد على نحو يسوده أكبر قدر ممكن من السلام والوئام. ويشكّل التعايش الديني السلمي عاملاً أساسياً من العوامل التي تسهم في إمكانية تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، تود ألبانيا أن تؤكد الأهمية الخاصة لاحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة وتعرب عن دعمها للدور الخاص الذي تضطلع به وصاية المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم ألبانيا الكامل لإيجاد حل عادل وتفاوضي يقوم على وجود دولتين ويمكن إسرائيل الأمانة من العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطينية ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء، وتكون القدس عاصمة مستقبلية مشتركة لهما. ودعونا لا ننسى أنه لا يمكن بناء أي شيء بدون أمل، ولا شيء ممكن بدون بذل جهود متواصلة وصادقة؛ ولا يمكن لأي شيء أن يدوم بدون ثقة. وهذا ما يلزم للتخلص من العنف وإحداث التغيير وكفالة أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جيراناً في أمن وأمان ويتمتعون بالحرية والكرامة والعدالة وفوائد الديمقراطية.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الشاملة وجهوده المستمرة سعياً إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى نائبة المفوض العام ستينسيث على ملاحظاتها القيمة. وتعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن امتنانها لأعضاء المجلس على النهج البناء الذي اتبعوه في اعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2023/1- الذي يشكل أول قرار يُتخذ بشأن هذا الملف منذ أكثر من ست سنوات. ومن الأهمية بمكان أن يكون المجلس متحداً وقاطعاً في تأكيد أن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يهدد بشكل خطير إمكانية تحقيق حل الدولتين. ونرحب أيضاً بتركيز النص الشديد على حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب.

بعد عام أدى فيه تصاعد الاستقرازمات والتوترات وأعمال العنف إلى تقويض احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين،

فيه. إن استخدام أعمال الإرهاب وتمجيد الإرهاب والتحريض على العنف وخطاب الكراهية من أي نوع، بما في ذلك معاداة السامية، أمر مؤسف وغير مقبول، ويجب أن يتوقف. كما نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ونكرر تأكيد موقفنا بأن توسيع المستوطنات خطأ ويجب أن يتوقف. وبالمثل، فإن أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى عمليات الإخلاء وهدم ممتلكاتهم الخاصة، لا يمكن أن تصبح ممارسة معتادة.

وفي هذا السياق من التوترات المقلقة والمتصاعدة، فإن مفتاح الحل هو وقف التصعيد. ويجب على الطرفين أن ينخرطا من دون تأخير في وقف التصعيد واستئناف التعاون الأمني، لأننا إذا لم نكسر دوامة العنف، فسيعرض المزيد من الأبرياء للأذى وسيزداد الانقسام الهائل بالفعل بين الطرفين.

وينبغي ألا يشهد المدنيون والأطفال والنساء والشباب الأبرياء في إسرائيل وفلسطين عاماً مميتاً آخر. فالخسائر في الأرواح الناجمة عن الأحداث الماضية مروعة بالفعل. ولن نمل أو نكل من تكرار أنه يجب أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ خطوات وإجراءات انفرادية تقوض الثقة وتؤجج التوترات وتولد العنف، فضلاً عما يترتب عن ذلك من عواقب مألوفة. وإذا كان هناك جانب واحد لم تقف هذه الأزمة، وهي أطول أزمة في التاريخ الحديث، تؤكد، فهو أن التدابير الانفرادية لم تكن أبداً مفيدة ولم تسهم أبداً في جهود السلام. فهي لا تؤدي إلا إلى إثارة العداوة بين الجانبين، ولا تسفر عن مزيد من انعدام الأمن وعدم الاستقرار للأطراف المعنية فحسب، بل وتجعل المنطقة بأسرها أكثر عرضة للقلبات. ولذلك نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 هذا الصباح وبالجهود النشطة التي بذلت في الأيام القليلة الماضية. ونأمل أن يجسدا ضرورة إيجاد طرق أخرى أفضل لمعالجة الشواغل بالتراضي.

وفي الشهر المقبل، سيُحيي المؤمنون من الديانات التوحيدية الثلاث شعائهم السنوية القائمة على قيم الأسرة والإحسان واحترام الآخرين. وهي فترة تستدعي التدبر العميق والإشباع الروحي، ويجب

كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير فقط، ٢٨ في المائة منها في القدس الشرقية. وتلك ليست مجرد إحصاءات. ف وراء كل عملية من عمليات الهدم الـ ١٥٥ أسر اقتلعت من جذورها وسبل عيش دُمرت ومجتمعات محلية تعاني مما نجم عن ذلك من عنف وتشريد. ونؤكد مرة أخرى ضرورة أن تلتزم جميع الأطراف بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ولا يمكن اختزال مسؤولية مجلس الأمن تجاه النزاع في بذل جهود تعتبر الملاذ الأخير لمنع الانهيار الكامل للأوضاع. ويجب على المجلس أن ينشط دوره بوصفه الوصي الدولي لحل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولة فلسطينية مستقلة، تقام على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويتطلب ذلك تيسير استئناف المحادثات المباشرة التي تتناول قضايا الوضع النهائي. فما على المحك هو الآمال والتطلعات المشروعة لما يقرب من ١٥ مليون شخص - إسرائيلي وفلسطيني - إلى التمتع بحياة طبيعية تنسم بالسلام والاستقرار والأمن والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند ونائبة المفوض العام ستينسيث على إحاطتهما الثابنتين. وأنه أيضا بحضور المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب والممثلين الدائمين لإسرائيل وقطر في هذه الجلسة. ويسرني أن أشهد وحدة صف مجلس الأمن في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 هذا الصباح. فنحن نواصل رصد آخر التطورات في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بقلق عميق.

لا مبالغة في تأكيد أهمية أن تحافظ جميع الأطراف على الهدوء وتتجنب الأعمال التحريضية الانفرادية. ويكتسي استئناف الحوار والتنسيق بين الأطراف على الأرض، بما في ذلك التعاون على الصعيد الأمني، أهمية أساسية إذا أردنا تجنب زيادة تصعيد النزاع. وفي سياق عملية السلام المتعثرة، تؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل

فإن تأكيد المجلس مجددا التزامه الراسخ برؤية فلسطين المستقلة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، أمر ضروري للغاية. ومع ذلك، فقد أظهرت الأسابيع القليلة الماضية العواقب المحتملة لاستمرار الافتقار إلى عملية سلام ذات مصداقية. ولا يمكننا الاستمرار في التصور الخاطئ بأن عدم انهيار الأوضاع يعني أن الوضع الراهن مستدام. وسيطلب استمرار تدهور الأوضاع على الأرض أن تبذل الأطراف، بل والمجلس، بذل جهود كبيرة ومتضافرة. وإذ نناقش سبل تعزيز التعاون البناء واستدامته، أود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا، يكتسي خفض التصعيد أهمية أساسية. ويجب أن يشمل ذلك التراجع عن، بالإضافة إلى تعليق، الإجراءات الانفرادية من قبيل الأنشطة الاستيطانية التي تقوض احتمالات تحقيق حل الدولتين وتشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات المجلس.

ثانيا، لقد آن أوان إبداء القيادة السياسية والأخلاقية، وتحديدًا من خلال رفضها لإفساح مجال للتطرف بجميع أشكاله. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة كون أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث سيحتفلون بشهر رمضان المبارك وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي في الأسابيع المقبلة. وهي فترة عادة ما شابتها أعمال عنف كان يمكن تجنبها. وتعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن إدانتها ورفضها الحازمين لجميع أشكال كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية، وتدعو إلى احترام جميع المواقع الدينية، بما في ذلك المساجد والكنائس والمعابد اليهودية. وفي ضوء التصاعد المقلق في خطاب الكراهية المتطرف، كان حتمياً على المجلس أن يتطرق إلى هذه المسائل لأول مرة في وثيقة تصدر عنه. ونؤكد مجددا ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم لمدينة القدس ومقدساتها. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجددا أهمية احترام الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة، تعبيرا عن الدور الخاص الذي تضطلع به المملكة الأردنية في هذا الصدد.

ثالثا، يجب أن يتوقف هدم ممتلكات الفلسطينيين. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نُفذت ١٥٥ عملية هدم في الفترة من ١

هو المسار الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض التصعيد على المدى الطويل.

ويساور مألظة قلق بالغ إزاء عدد ضحايا العنف، لا سيما نتيجة للزيادة الملحوظة في الحوادث التي تشمل الأطفال، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وفي ذلك الصدد، أكدت الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في أعقاب زيارتها الأخيرة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، الأثر غير المتناسب للنزاع على الأطفال. وتكرر مألظة دعوتها جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير تكفل حماية جميع الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين.

وينبغي لنا ألا نذكر محنة الأطفال من دون الإشادة بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كركيزة لدعم اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. كما نرحب بتوفير الأونروا الذي لا يكل للتعليم لأكثر من نصف مليون طفل وصيانة وتشغيل مئات المدارس للاجئين الفلسطينيين. وبالمثل ندين أعمال أي طرف يسعى إلى التشكيك في سمعة الوكالة. فلا تزال الأونروا الركيزة الأقوى للدعم والمعونة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وقوة استقرار في المنطقة. وتكرر مألظة دعوتها إلى الدعم المالي الدولي الذي تحتاج إليه الوكالة بشدة لضمان تحقيقها لاستراتيجية الجديدة.

ولا بديل عن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين. ومن المهم عكس مسار دورة العنف السلبية ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ونشدد على أن إعادة الالتزام بعملية السلام من قبل جميع الأطراف أمر حتمي. وينبغي أن يستمر العمل على استعادة الاستقرار وتأمين السلام، وبالتالي حماية أرواح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، في توجيه جهودنا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أنهئ مألظة على توجيه أعمال مجلس الأمن هذا

عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط استنادا إلى حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

تشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات المجلس فضلا عن كونها عقبة في طريق السلام. إن القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بالتوسع في بناء الوحدات الاستيطانية وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بموجب القانون الإسرائيلي يبعثنا أكثر عن الحل القائم على وجود دولتين تتوفر لهما مقومات الحياة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف التوسع الاستيطاني وإلغاء قراراتها الأخيرة. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء زيادة عمليات الهدم والإخلاء القسري وما يتصل بذلك من أعمال عنف يرتكبها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، تؤكد مألظة أهمية كفالة أن تجري السلطة الفلسطينية الانتخابات الوطنية المؤجلة من دون مزيد من التأخير. لقد شعرنا بالتفاوت إزاء التوقيع على إعلان الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ ونواصل حث الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة. وندعو مألظة أيضا إلى توسيع نطاق الدعم وتهيئة بيئة آمنة تمكن المجتمع المدني الفلسطيني من المشاركة بنشاط في عملية السلام.

في عام ٢٠٢٣، استمرت أعمال العنف، مع سقوط ضحايا من كلا الجانبين. ويجب كفالة حماية المدنيين في جميع الأوقات. وفي حين تعترف مألظة بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد جميع الهجمات، فإنها تشدد على أن أي عملية يجب أن تتناسب مع الفعل وتتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وندين بنفس القدر الهجمات الإرهابية التي ترتكب ضد إسرائيل. يجب عدم السماح باستمرار الوضع الراهن. ويجب على الطرفين أن يجدا سبيلا للدخول في حوار مجد يهدف إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب. فهذا

ألا يعتادوا على الوضع الراهن أو أن يقبلوا بالهزيمة. فشعبنا لن ييأس. إنه لن يقبل التعايش مع القمع والاحتلال. لقد وضعت البشرية قواعد. واتخذ المجلس قرارات. ووافق المجتمع العالمي على رؤية. فيجب ألا يتخلوا عنها. يجب عليهم أن يدافعوا عنها. ويجب على المجلس أن يدافع عنها.

لا يزال العام في بواكيره، ولكن إسرائيل تصر على اتباع وصفتين قديمتين بأهداف لم تعد مخفية - الاستعمار والضم، ولهما آثار يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية والعنف وعدم الاستقرار. لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطتها غير القانونية وهي تعمل على تنفيذها. وحين الوقت لكي يعلن المجتمع الدولي عن خطته الخاصة للدفاع عن القانون الدولي والعمل على تنفيذها. وحين الوقت لكي يتصرف المجلس. فيجب ألا يظل مشلولاً. يجب أن تبدأ الخطة الدولية بالقدس، حيث تجد سياسات إسرائيل الاستعمارية والتمييزية تعبيرها النهائي؛ وحيث لا يزال الضم الإسرائيلي، الذي أعلن عنه قبل ٤٣ عاماً، يواجه تحدياً من قبل الشعب الفلسطيني ككل، ومن قبل المقدسين على وجه الخصوص؛ وحيث تأمل إسرائيل، من خلال العقاب الجماعي والخنق السياسي والجغرافي، في إخضاع شعبنا ولكن من دون جدوى. وفي ذلك الصدد، أود أن أقول بضع كلمات باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

لن ينجحوا في كسر إرادة شعبنا الفلسطيني العظيم، وخاصة في القدس الشريف، وأهلنا الأبطال الصامدون فيها اليوم ودائماً. وأحييهم من هذا المنبر أحر تحية، وأشد على أيديهم. وهم الذين يرفعون رؤوسنا ورؤوسهم عالية. وهم تاج على رؤوسنا وعنوان عزتنا وكرامتنا.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا بد من مواصلة التعبئة الدولية التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية وتوسيع نطاقها.

واليوم، أعرب المجلس عن معارضته الواضحة لتلك السياسات مرة أخرى، بطريقة موحدة لا لبس فيها، في أول بيان رئاسي يعتمده

الشهر. إننا نتشاطر أواصر صداقة عميقة وقيم مشتركة مع بلدكم. ومن المناسب أن يجتمع المجلس ويعتمد بياناً رئاسياً (S/PRST/2023/1) تحت رئاستكم. كما أشكر المنسق الخاص ونائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطتهما. إن عمل الأونروا مهم للغاية ويجب الحفاظ عليه وحمايته وتمويله. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديرنا للمجموعة العربية، ممثلة في أختي سفيرة قطر، على مشاركتها في جلسة اليوم الهامة.

لا يزال عام ٢٠٢٣ في بواكيره ولكن جرحاً قديماً ما زال ينزف. فعند مشاهدة الأخبار القادمة من فلسطين، قد يشعر الكثيرون أنها المزيد من نفس الشيء، وأنا مررنا بهذا من قبل وأنها مأساوية، غير أن الأمور تبقى هي هي. ولكن هذه اللحظة ليست أي لحظة في الزمان، ولئن كان القتل والألم والتشريد والهدم هو ذاته، فإننا نقرب بسرعة من نقطة الانهيار التي لا ينبغي لأحد أن يهتم باستكشافها. وهي تتصاعد مع كل طفل يقتل وكل منزل يهدم وكل أسرة تشرد. وفي خضم العناوين المتكررة، قد لا يلتفت إليها الناس. ولكن بالنسبة لأولئك الذين يعرفون منطقتنا أو زاروها مؤخراً، فإن الأمر واضح وصارخ ولا يمكن إنكاره. واحدة من الإشارات هي تسارع الأحداث. فقد يتجاوز العام الحالي العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو الذي انقضى لتوه. فجميع مكونات الوصفة موجودة بالنسبة لنا للوصول إلى نقطة اللاعودة. وأنا لا أتفق مع الذين يقولون أننا وصلنا إليها بالفعل، إذ أننا لا نملك رفاهية أن نكون قديرين. فكل إجراء نتخذه الآن مهم. وكل كلمة ننقوه بها مهمة. وكل قرار نؤخره يؤثر.

وعند مشاهدة الأخبار القادمة من فلسطين، قد يشعر الكثيرون أنها المزيد من نفس الشيء، ولكن بالنسبة للأمم التي فقدت طفلاً وتخشى على الذين ما زالوا على قيد الحياة؛ وللعائلة التي لا تجد الأمان في حرمة دارها؛ وللملايين الذين يعانون من نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق، يأتي الألم بشكل مختلف في كل مرة. إنني أطلب من أعضاء المجلس، جماعياً وفردياً، ألا تتبلد مشاعرهم. إنني أطلب منهم

غوبلز وهتلر في غاية الفخر. لقد سمموا عقول الأجيال، وعلموهم أن قتل اليهود بعنف يعني المجد اللامتناهي. يتم تعليمهم منذ الصغر أن الدولة اليهودية ليس لها الحق في الوجود. يتسرب شرهم إلى رياض الأطفال، بتلقينهم الاعتقاد بأن الاستشهاد هو السبيل الوحيد. ويمكن لأعضاء المجلس أن يروا ذلك بأنفسهم. ومع ذلك، لم يواجه أي من الفرع والقلق المعرب عنه في البيان الرئاسي المشترك للمجلس (S/PRST/2023/1) إلى ذلك التحريض الفلسطيني.

السلطة الفلسطينية كيان إرهابي كافأ في عام ٢٠٢٢ وحده القتلة وأسرهم بمبلغ ١٧٥ مليون دولار لقتل الإسرائيليين، وهو ما ألفت إليه انتباه ممثلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إذا كانت بحاجة إلى المال. وأعضاء المجلس جميعا على دراية بنظام الفلسطينيين الدفع مقابل القتل، ومع ذلك فهم مستعدون للسماح باستمراره دون إدانة. إن السلطة الفلسطينية في عهد عرفات واليوم في عهد رئيسها الخبيث عباس حفزت على قتل الإسرائيليين الأبرياء بينما رفضت كل اتفاق سلام طرح على طاولة المفاوضات. تلك هي الحقائق. ويدرك أعضاء المجلس جميعا أن دعم السلطات الفلسطينية للإرهاب وتحفيزها له يشكلان خروقات أساسية للاتفاقات والقانون الدولي المعني، وأنهما يشكلان الحواجز الرئيسية أمام السلام. وإلى أن يتوقف غسل أدمغة الأطفال الفلسطينيين ليكرهوا الإسرائيليين ويقتلونهم، للأسف، ستظل الدماء تُسفك بلا داع في منطقتنا.

وأهم التزام للفلسطينيين هو التزامهم بمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن السلطة الفلسطينية اليوم لا ترفض اتخاذ إجراء حقيقي لمنع الإرهاب فحسب، بل إنها تعمل منذ سنوات عديدة على تأجيج نيران العنف. والسلطة الفلسطينية، بتمجيدها للإرهابيين ودفع الأموال لهم، تغذي ثقافة الكراهية والشر التي تجعل المصالحة مستحيلة. والأدلة لا يمكن دحضها. ثقافة الكراهية والإرهاب الفلسطينية حقيقية. كيف يمكن للمجلس أن يبرر تجاهلها وعدم معالجتها البتة؟ وعلى الرغم من أعمال الإرهاب الفلسطيني المروعة التي ارتكبت في الأسابيع الأخيرة، رفض السيد عباس المشوه للمحرقة إصدار ولو كلمة إدانة واحدة -

بشأن فلسطين منذ قرابة عقد من الزمان. وإذ ندين بأشد العبارات سياسات وممارسات الاستيطان الأحادية الجانب غير القانونية، فقد أعربت بلدان كثيرة، بما في ذلك العديد من أعضاء المجلس، عن إدانتها لتلك الأعمال غير القانونية أيضا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الإمارات العربية المتحدة وشقيقتي السيدة نسبية على تقديم البيان الرئاسي وعلى كل الجهود المبذولة من أجل اعتماده، وأشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم ودعمهم. وبذلك يكون المجلس قد أكد مرة أخرى موقفه الثابت بعبارات لا لبس فيها. ولا بد من النهوض بتلك الرسالة وترجمتها إلى خطة عمل محددة زمنيا، وجهد متضافر من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لوضعنا على مسار مختلف - مسار يؤدي إلى الحرية والعدالة والسلام.

كل إجراء نتخذه الآن مهم. كل كلمة ننطق بها مهمة. كل قرار نتخذه مهم. ليس لدينا ترف القدرة. إن الشعب الفلسطيني يستحق الحرية وإنهاء الظلم التاريخي للنكبة التي حلت به قبل ٧٠ عاما والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم. وجميع الشعوب في منطقتنا وخارجها تستحق أن تعيش في سلام. إنهم يستحقون الحرية، وليس الاحتلال، التعايش، وليس التسديد، السلام، وليس الفصل العنصري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل بضعة أسابيع، ألفت فتاة فلسطينية شابة قصيدة:

”أعطاني أبي هدية، مدفع رشاش وبندقية. عندما أكبر، سأنضم إلى جيش التحرير. علمنا جيش التحرير كيف ندافع عن وطننا. سننتصر على أمريكا وإسرائيل“.

أمل، الفتاة الفلسطينية المعنية، ألفت تلك القصيدة المؤثرة على الهواء، وتم بثها علنا على قناة تلفاز رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية. ومن المؤسف أن أمل الصغيرة ليست سوى واحدة من عدد لا يحصى من الشباب الآخرين الذين تلقنهم السلطة الفلسطينية الكراهية والقتل. السلطة الفلسطينية تدير حملة دعائية وحشية من شأنها أن تجعل

الاجتماع مرة أخرى إلى إدانة إسرائيل، وهذه المرة لإصدارها تصاريح بناء في مجتمعات قائمة بالفعل - موجودة فعلا. تصاريح البناء في وطننا تثير ضجة دولية، بينما الأطفال اليهود القتلى لا يثيرون شيئا.

يدرك جميع أعضاء المجلس سعة نطاق أنشطة البناء الفلسطيني غير المشروع في جميع أنحاء المنطقة جيم في يهودا والسامرة في انتهاك صارخ للاتفاقات الدولية، ويمكن رؤية ذلك في الميدان. فلماذا لم يناقش المجلس ذلك الأمر أبدا؟

وكان ينبغي أن تكرر جلسة اليوم بالكامل للإسرائيليين الأبرياء الذين قتلوا مؤخرا: إيليا سوسانسكي وشأؤول هاي وإيرينا كوروليفا ورافائيل بن إياهو الذين قتلوا دون ذنب ارتكبه على يد إرهابي فلسطيني أثناء خروجهم من كنيس يهودي في يوم السبت المقدس. كما قتل بوحشية في الهجوم نفسه آشر ناتان البالغ من العمر أربعة عشر عاما والذي كان قد تناول لتوه عشاء ليلة الجمعة مع عائلته. لقد سمع إيلي وناتالي مزراحي اللذان تزوجا حديثا إطلاق النار وهرعا إلى مكان الحادث لأجل علاج الضحايا. ولكن قتلهم الإرهابيون من مسافة قريبة.

وقبل أسبوع وقف شلومو ليدرمان البالغ من العمر ٢٠ عاما في محطة للحافلات مع زوجته في القدس. وكانا قد تزوجا قبل شهرين فحسب. وعلى بعد أمتار من الزوجين كان أبراهام بالي وأولاده الصغار يعقوب البالغ من العمر ٦ سنوات وآشر البالغ من العمر ٨ سنوات. وفجأة اصطدمت سيارة ركاب صغيرة زرقاء زاهية يقودها إرهابي فلسطيني بأقصى سرعة بمحطة الحافلات. فأصبحت زوجة شلومو الشابة أرملة الآن ولا يزال أبراهام الذي يرقد حاليا في حالة حرجة تحت جهاز التنفس الصناعي لا يدري أن زوجته قد اضطرت إلى دفن يعقوب الصغير وآشر بدونه. لقد قتل هذان الطفلان الزاهيان لمجرد كونهما يهوديين.

وكان ينبغي عقد جلسة اليوم لإدانة الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون الأبرياء بسبب تحريض السلطات الفلسطينية وكراهيتها لهم. ولن أسمح أبدا بنسيان الضحايا. وسأقف الآن دقيقة صمت تخليدا لذكراهم وذكري جميع ضحايا الإرهاب الفلسطيني الآخرين. وأصلي لإحياء ذكراهم،

كلمة واحدة - بعد مقتل مصلين يهود أبرياء خارج كنيس. وبينما استمر صمت الرئيس عباس، أشاد مسؤولو فتح، حزبه، بالهجوم. لقد شاهدنا كلنا الصور. وبينما كان يجري توزيع الحلوى على حشود الفلسطينيين المحتقلين بمقتل اليهود، أشار عطا أبو رميلة، أمين سر فتح في جنين، إلى الهجوم باعتباره عملية بطولية. أين قلق أعضاء المجلس وفزعهم لتلك الاحتفالات بالقتل؟ أين هم؟

لم يكن من قبيل المصادفة أن أمين الحسيني والقيادة الفلسطينية في ذلك الوقت كانا حلفاء مقربين لهتلر وقادا لاحقا رفض خطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٧. ولم يتغير شيء منذ ذلك الحين. وظل الهدف الرئيسي للفلسطينيين كما هو، منع وجود دولة يهودية. ومن الصعب أن نفهم ما يتوقع المجلس حقا أن تفعله إسرائيل عندما تواجه سلطة إرهابية تسعى باستمرار إلى نزع الشرعية عنها، وأنها فقدت السيطرة في العديد من مناطقها، بما في ذلك غزة بالطبع، لصالح حماس، وهي منظمة إرهابية مصنفة في القائمة.

ولا يزال أعضاء المجلس يجلسون هنا للإعراب عن قلقهم وفزعهم فقط إزاء رد إسرائيل على الإرهاب الفلسطيني، في حين أن أهم منتهاك لأي اتفاق يجلس هنا أمامي. كيف حقق الفلسطينيون وضع دولة مراقب؟ ألا يعلم المجلس أن الفلسطينيين ملزمون بالامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب لتغيير وضعهم دون مفاوضات واتفاق؟ لقد انتهكوا جميع الاتفاقات، على الرغم من عدم استيفائهم حتى المتطلبات الأساسية الضرورية. كم مرة أدين ذلك الانتهاك هنا في مجلس الأمن؟ صفر. وهذه المؤسسة ليست سوى وسيلة أخرى للفلسطينيين لمحاولة فرض مطالبهم الملتوية على إسرائيل من جانب واحد دون أي مفاوضات أو حوار، من أجل تدمير إسرائيل. لن نتصالح إسرائيل مع كيان إرهابي آخر على حدودنا يهدف إلى محونا. لن نقبل ذلك أبدا.

وخلال الأسابيع الماضية، ظلت إسرائيل تتعي وفاة ١١ من ضحايا الإرهاب مؤخرا وإصابة عشرات المدنيين، وليس الإرهابيين. لكن من المثير للصدمة أننا لسنا هنا اليوم لإدانة أعمال الإرهاب الفلسطينية التي أدت إلى تلك الخسائر في الأرواح. وقد بادر هذا

الأوضاع نتيجة لإصرار إسرائيل المستمر لتنفيذ سياسات وإجراءات لا تتفق مع الشرعية الدولية. وتشدد المجموعة على محورية البيان الختامي "لمؤتمر القدس" "صمود وتنمية" الذي قررت القمة العربية بالجزائر عقده للتعامل مع هذا التدهور المستمر، والذي اعتمد في ١٢ شباط/فبراير الجاري البيان الختامي المتضمن في شقه السياسي، ضمن أمور أخرى، النقاط الرئيسية التالية:

التأكيد على أن القضية الفلسطينية العادلة، ستبقى القضية المركزية للأمة العربية وللأحرار وللمتمسكين بالقانون الدولي وحقوق الإنسان حول العالم.

ولن يتحقق السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة والتعويض و تقرير المصير والاستقلال وزوال الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، ومطالبة دول العالم بالتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني والانتصار لقضيته العادلة والاعتراف بدولة فلسطين ومنحها حقها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

دعوة المجتمع الدولي للتحرك العملي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل بما فيه الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، ونظام الفصل العنصري والإجراءات التمييزية، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته نحو التنفيذ الفعلي لقراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والعمل على وقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني، وإزالة المستوطنات غير القانونية وجدار الضم والتوسع، والتي تمثل جميعها انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٠٤.

التأكيد على أن جميع السياسات والخطط الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية، التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على الضم الإسرائيلي الباطل واللاعي لمدينة القدس الشرقية، وتشويه هويتها العربية، وتغيير

وأدعو الرب إلى أن يتذكروهم أعضاء المجلس في المستقبل عندما يناقشون العقبات الحقيقية أمام السلام في منطقتنا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): شكرا سيدتي الرئيسة، ألقى هذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة العربية بنيويورك، وأستلهه بالإعراب عن التهئة لكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والتقدير للإحاطة التي أدلى بها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

السيدة الرئيسة،

ترحب المجموعة العربية باعتماد المجلس صباح اليوم البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وتعدّ هذه الخطوة مهمة وفي الوقت المناسب. ونشكر أعضاء المجلس على التحدث بصوت موحد بشأن قضية بالغة الخطورة وتستدعي من المجلس أن يعيرها كل الاهتمام وأن يبقها موضع نظره.

السيدة الرئيسة،

تعبّر المجموعة العربية عن قلقها البالغ من التوجهات المتطرفة التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية الجديدة في انتهاك صارخ لالتزاماتها كافة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولقرارات مجلس الأمن، التي أدت إلى حالة من الاحتقان والتوتر البالغ في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين أبلغ تهديد.

وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة العربية على الدور المحوري لمجلس الأمن في التصدي لهذه الانتهاكات، وفي تحميل مرتكبيها المسؤولية تطبيقا لقواعد المساءلة والشفافية التي تطبق على الجميع بخلاف إسرائيل.

وتخص المجموعة العربية بالذكر الوضع في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة تنفيذا لحل الدولتين، الذي يهدد بانفجار

ومقدساتها، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

سادساً، مطالبة المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري للمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس، وإلغاء القوانين العنصرية الإسرائيلية التي تخول سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوية آلاف المقدسيين، ومصادرة ممتلكاتهم من خلال ما يسمى بـ "قانون أملاك الغائبين". هذه الإجراءات العنصرية الباطلة تهدف إلى سلب المزيد من الأراضي والعقارات الفلسطينية في البلدة القديمة ومحيطها، ومحو الآثار العربية في مدينة القدس المحتلة.

سابعاً، إدانة ورفض السياسة الإسرائيلية الممنهجة لتشويه وتغيير الثقافة والهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، سواء من خلال إغلاق المؤسسات الوطنية والثقافية الفلسطينية ومحاولات السطو على التراث الفلسطيني، أو من خلال محاولات تغيير المناهج التعليمية الفلسطينية في مدينة القدس، وفرض مناهج محرفة بدلا منها، وفرض عقوبات مالية وإدارية على المؤسسات التعليمية الفلسطينية التي لا تتصاع لهذه السياسة الخبيثة، تصل إلى حد إغلاقها.

ثامناً، إدانة سياسة الاعتقال التعسفي والإداري الإسرائيلي، والحرمان من العلاج والإهمال الطبي المتعمد القاتل للأسرى، والتعبير عن الدعم لنضال الأسرى لتحقيق حريتهم، وضمان التزام حكومة الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء، ووقف سياسة الإبعاد والإقامة الجبرية، والحبس المنزلي وغيرها.

تاسعاً، رفض أي قرار يخرق المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، بما يشمل فتح أي مكاتب أو بعثات دبلوماسية في المدينة، مما يشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن وعدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني واستغزازاً لمشاعر الأمة العربية بمسلميها ومسيحييها، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تركيباتها الديمغرافية وتقويض النمو السكاني والعمراني لأهلها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك تكثيف سياسة هدم المنازل والتهجير القسري للمواطنين من أحياء وبلدات مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم أهالي بلدة سلوان وحي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، ضمن حملة إسرائيلية ممنهجة للتطهير العرقي وتثبيت نظام الفصل العنصري، إنما هي انتهاكات فاضحة للقرارات الدولية ذات الصلة.

التأكيد على حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، ووقف المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس وفي المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، ومحاولات تغيير مسماه، وتقسيمة زمانيا ومكانيا، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، والسعي إلى تقويض أسسه وتزوير تاريخه من خلال الحفريات الإسرائيلية تحته، والإدانة الشديدة للاقتحامات المتكررة والمتصاعدة للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على حرمة والمصلين الأمنيين فيه من قبل مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين، والتأكيد على رفض الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتحذير من أن هذه الانتهاكات الجسيمة للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات مدينة القدس تشكل مخالفات خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة وستكون لها تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

المطالبة بتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي.

والتأكيد على سيادة دولة فلسطين على مدينة القدس ومقدساتها وعلى دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ودورها في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس

الهاشمية؛ وتضمن دور لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وتضمن الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها؛ وكذلك توجيه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، دعماً للقضية الفلسطينية من خلال المواقف السياسية التاريخية والدعم المالي المستمر لموازنة دولة فلسطين؛ وتوجيه التقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز لما تقدمه من دعم الأوقاف الإسلامية بمدينة القدس؛ وتوجيه التقدير لجمهورية مصر العربية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية؛ وكذلك توجيه التقدير لكل الجهود العربية الهادفة للحفاظ على مدينة القدس، عاصمة لدولة فلسطين، وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، ودعم مؤسساتها في مواجهة سياسات الاستيطان والتهويد والتزوير الإسرائيلي الممنهجة.

ختاماً، تشدد المجموعة العربية على أهمية أن يراعي مجلس الأمن تطبيق نفس معايير العدالة الدولية على القضايا المعروضة أمامه كافة دون تمييز لسبب أو لآخر، وخاصة قضايا احتلال أراضي الغير بالقوة في مخالفة لقواعد الشرعية الدولية، وتؤكد على اقتناعها الكامل بأن اعتماد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 اليوم سيرسل رسالة واضحة للحكومة الإسرائيلية بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الانتهاكات المتكررة، وسوف يتصدى لها بكل قوة وسوف يحاسب من يرتكبها. كما نتطلع لأن يقدم لنا المنسق الخاص تقريراً الشهر القادم عن تنفيذ كافة أحكام هذا البيان الرئاسي جنباً إلى جنب مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

عاشراً، الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٧/٧٧ والقاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، والآثار المترتبة على هذا الوجود، والممارسات غير القانونية المرتبطة به. وحث الدول الأعضاء وجميع الدول المتمسكة بقيم العدالة ومبادئ القانون الدولي على مساندة دولة فلسطين في هذا المسعى، من خلال تقديم مرافعات قانونية خطية للمحكمة حتى تاريخ ٢٥ تموز/يوليه، ومرافعات أخرى شفوية وفق إعلان المحكمة.

حادي عشر، حث المحكمة الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي، ومساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم والعدوان والحصار المتواصل على قطاع غزة، والإعدام الميداني والمتعمد للمدنيين والصحفيين والمسعفين والتهجير القسري.

ثاني عشر، مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ذوي الصلة ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٦٠٥ (١٩٨٧) وقرار الجمعية العامة (دإط-٢٠/١٠)، وحث الدول ومؤسسات المجتمع على المشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية فعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة التي تضمنت خيارات قابلة للتطبيق لحماية المدنيين الفلسطينيين.

ثالث عشر، تثنى الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الوصاية الهاشمية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية